

Distr.  
GENERAL

A/53/479  
9 October 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون  
البند ٩١ (ب) من جدول الأعمال

### المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

نظر الهيئات الحكومية الدولية، على الصعيد الدولي وعلى مستوى رفيع، في تمويل التنمية: أعمال منظومة الأمم المتحدة

#### تقرير الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة من الأمين العام، في قرارها ١٧٩/٥٢، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، إعداد تقرير، ليقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن أعمال الأمم المتحدة، فيما يختص بمعالجة موضوع تمويل التنمية. واستجابة لاستفسار موجه من الأمانة العامة بهدف المساعدة على إعداد ذلك التقرير، وردت ردود من الهيئات التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمؤسسة المالية الدولية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومعهد الدراسات المتقدمة التابع لجامعة الأمم المتحدة، والاتحاد البريدي الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

٢ - وحدد استفسار الأمانة العامة ثمانية عناوين عامة لتهدى بها المنظمات في إعداد ردودها، وهي: تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية، وتعبئة التدفقات المالية الخاصة الدولية لأغراض التنمية، والتعاون المالي الدولي لأغراض التنمية، والدين الخارجي (الثنائي منه والمتعدد الأطراف والتجاري)، والتجارة والتمويل

للتنمية، ومصادر التمويل المبتكرة، وإدارة النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، والصلة بين العناصر وغيرها من المواضيع الخاصة.

٣ - وهذا التقرير يستمد من الردود نماذج عديدة تدل على النهج الجديدة التي تتخذها المنظمات المختلفة. ولمعظم هذه المنظمات أنشطة شديدة التنوع تتصل بالتمويل لأغراض التنمية، وليس من الممكن نظراً لقيود الحيز المتاح في هذا التقرير وصف أنشطة كل منظمة وصفا شاملاً. وعلى وجه التحديد، أوضح صندوق النقد الدولي في رده أن لديه اهتماماً أصيلاً فعلياً بجميع المسائل المذكورة في الاستبيان وأن هذه المسائل هي الشغل الشاغل لموظفيه يومياً. كما أن معظم المواضيع المذكورة يستعرضه بانتظام ممثلو الحكومات خلال مناقشات المجلس التنفيذي. وترد معلومات عن هذه الأنشطة في "التقرير السنوي" للصندوق. وبالمثل، يتضمّن "التقرير السنوي" للبنك الدولي وصفاً للأنشطة المتصلة بالتمويل لأغراض التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تظهر على موقعي الصندوق والبنك في الانترنت (انظر [www.imf.org](http://www.imf.org) و [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)، على التوالي)، قائمة مسهبة بالوثائق، وفي بعض الحالات تظهر النصوص الكاملة للوثائق والدراسات ذات الصلة. ولذلك، سيركز هذا التقرير على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي بخلاف المؤسسات المالية الدولية.

#### المنظور العام: خطة التنمية

٤ - تؤدي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أدواراً عديدة فيما يختص بالتمويل لأغراض التنمية. فهي تساعد، في المقام الأول، عملية تمويل التنمية من خلال برامج في البلدان النامية. وهذه الأنشطة المختلفة، المضطلع بها للوفاء بولايات مؤسسات مختلفة، تخضع لمراقبة هيئاتها الإدارية. ومسائل التنسيق واختيار أجدر المشاريع مطروحة للنظر دائماً. وقد بينت خطة التنمية (انظر مرفق قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥١ المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧) جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين أداء الصناديق والبرامج على الصعيد القطري وصعيد المقر. إلا أن الخطة شددت على الحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة زيادة كبيرة وبشكل مضمون مستمر يمكن التنبؤ به، بما يتماشى مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، بينما أوضحت ضرورة الاستمرار في بحث النهج الجديدة المتبعة في تمويل أنشطة التعاون الإنمائي الدولي التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك مصادر التمويل المبتكرة.

٥ - كما حللت خطة التنمية، بصورة أعم من ذي قبل، الخطوات الواجب اتباعها لتمويل التنمية. وهي تبين أن التنمية أولوية رئيسية من أولويات الأمم المتحدة ومشروع متعدد الأبعاد يستهدف تحقيق حياة أطيب للناس جميعاً. ولذلك، يستلزم تنفيذ الخطة بشكل فعّال التعجيل بتعبئة الموارد، العامة والخاصة، والمالية والبشرية، والوطنية والدولية، المخصصة للتنمية، وزيادة كفاءة استعمال هذه الموارد.

٦ - وبيّنت الخطة سلسلة تدابير ينبغي للبلدان والمجتمع الدولي اتخاذها لجمع الأموال لأغراض التنمية. وينبغي تحقيق مستوى مناسب من المدخرات المحلية، كما ينبغي للبلدان أن تستطلع سبلاً جديدة لتوليد

موارد مالية جديدة عامة وخاصة، بما في ذلك توليدها بتخفيض النفقات العسكرية المفرطة تخفيضاً مناسباً، يؤثر على النفقات العسكرية وتجارة الأسلحة والاستثمار على الصعيد العالمي. ويستلزم الأمر استكمال ما تبذله البلدان النامية، لا سيما الأفريقية منها والأقل نمواً، من جهود في مجال الادخار بموارد خارجية لزيادة الاستثمار إلى المستويات الضرورية للنمو الاقتصادي المناسب المستدام. وينبغي استكشاف أفكار جديدة مبتكرة لتوليد الموارد لأجل التنمية. ودُعِيَ المجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة استكشاف سبل تنفيذ تدابير إضافية مبتكرة للتخفيف كثيراً من أعباء الدين الواقعة على عاتق البلدان النامية. وجرى الترحيب بالمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وطلبت الخطة تفسير معايير الاستحقاق في المبادرة تفسيراً مرناً يكمل توفير تغطية كافية.

٧ - وأبرزت الخطة أهمية عكس اتجاه الانخفاض العام الذي تشهده تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وأهمية تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بصدد هذه المساعدة في أقرب وقت ممكن. كما دُعيت البلدان إلى احترام التزاماتها المبينة في جدول أعمال القرن ٢١<sup>(١)</sup>، بتوفير الموارد اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة.

٨ - ودُعيت المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى مواصلة القيام بدور رئيسي في التنمية وفي تعزيز استقرار النظام المالي الدولي. وحُثَّت تلك المؤسسات على زيادة التعاون مع الأنشطة الإنمائية الأخرى التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. كما دُعيت المصارف الإنمائية الإقليمية إلى مواصلة القيام بدور هام في تمويل التنمية، وجرى التأكيد في هذا الصدد على لزوم القيام دورياً بإعادة تغذية موارد آليات التمويل التساهلي التابعة لتلك المصارف تمويلاً كافياً يتحقق في الوقت المناسب.

٩ - وشددت الخطة على ضرورة إيلاء جميع البلدان أهمية خاصة للتدابير الرامية إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الدولي وزيادة إسهامها في التنمية. ولتشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، يلزم وجود إطار قانوني مستقر داعم فعال شفاف. وعلى حكومات البلدان المتقدمة النمو أن تيسر تدفقات الاستثمار الطويلة الأجل إلى البلدان النامية.

١٠ - وشددت الخطة، التي اعتمدت قبل شهر من نشوب الأزمة المالية الراهنة في تموز/يوليه عام ١٩٩٧، على تسبب عولمة الأسواق المالية ونموها في ظهور حاجة إلى تدابير محسنة تستهدف معالجة الآثار السلبية الناتجة عن تقلب تدفقات رأس المال الدولية. وحددت الخطة برنامج عمل، نُفِّذَتْ أجزاء منه في السنة الماضية. وذكرت الخطة أن منع حدوث أزمات مالية يتطلب تعزيز آليات الإنذار المبكر، بما في ذلك إيجاد مراقبة محسنة فعالة للتطورات الحاصلة في الأسواق المالية الوطنية والدولية. ولأن الوقاية قد لا تفلح، سيتطلب الأمر تعزيز قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على الاستجابة بسرعة وعلى نحو منسق. ويتعين إيجاد آليات مالية لهذا الغرض، فضلاً عن مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وطلبت الخطة من المجتمع الدولي أن يستكشف طرقاً لتوسيع نطاق التعاون المعزز المناسب والقيام، حسب الاقتضاء، بتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان المهتمة والسلطات والمؤسسات النقدية والمالية،

من أجل تعزيز ترتيبات التشاور الوقائية بين هذه المؤسسات. وأحد نماذج العمل على هدي ما اقترحته الخطة يتمثل في اعتماد آلية التمويل في حالة الطوارئ، التابعة لصندوق النقد الدولي، في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٥ لتعزيز قدرته على الاستجابة بسرعة لمساعدة أي بلد عضو يواجه أزمة مالية خارجية. وقد استخدمت هذه الآلية لأول مرة في تموز/يوليه عام ١٩٩٧ عند الموافقة على حزمة دعم للفلبين.

#### الأنشطة البحثية

١١ - لم تتنبأ الخطة بالمدى الكامل للعيوب الكامنة في البنية المالية العالمية وفي النظم المالية للبلدان فرادى، وهي عيوب كشفت عنها الأحداث في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وتُجري هيئات عديدة تابعة للأمم المتحدة أبحاثاً بشأن الجوانب التي تنطوي عليها النظم المالية العالمية والوطنية، وهي أبحاث تجري غالباً بالاشتراك مع المنظمات الدولية الأخرى والجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وهذه الأبحاث تعقبها في أحيان كثيرة برامج اتصالية تستهدف توجيه انتباه صناع القرار إليها.

١٢ - وعلى سبيل المثال، أنجزت جامعة الأمم المتحدة مؤخراً بحثاً يتناول، في جملة أمور، "تأثير التحرير على الأسواق الرئيسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، و "النمو، والقطاع الخارجي، ودور الصادرات غير التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، و "تحركات رأس المال القصير الأجل وأزمات ميزان المدفوعات"، و "نماذج جديدة لتوفير المرافق العامة وتمويلها" و "آسيا وأفريقيا والاقتصاد العالمي". كما بدأت الجامعة أبحاثاً بشأن تكنولوجيا المعلومات والنمو، وبشأن مشاكل البيئة والتصدير والتنمية البشرية في نماذج النمو القائم على الموارد الطبيعية.

١٣ - وأجرت اللجان الإقليمية أبحاثاً مناسبة نُشرت في دراساتها المتعلقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية، وفي منشورات أخرى. وعلى سبيل المثال، أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في دراستها المتعلقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا لعام ١٩٩٨<sup>(٧)</sup>، إلى ورقة التنمية رقم ١٩، المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي في بلدان آسيوية مختارة: السياسات وما يتصل بها من بناء المؤسسات ومن تعاون إقليمي<sup>(٨)</sup>، وإلى محاضرة ألقاها مدير البحوث الإنمائية وتحليل السياسات عنوانها "ديناميات الأزمة الاقتصادية الآسيوية وتأثير سياسي مختار"<sup>(٩)</sup>. وأشارت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى منشور بعنوان "صناديق المعاشات التقاعدية، وتمويل تكاليف الانتقال، وتطور الأسواق المالية" (LC/R.1822)، وإلى منشور بعنوان "تدفقات رأس المال الخارجي على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التسعينات: الخبرات والسياسات"، ومنشور بعنوان "العلاقة بين الاقتصاد الخارجي والاقتصاد الوطني في سياق تحرير القطاع المالي".

١٤ - وفيما يختص بموضوع تعبئة التدفقات المالية الخاصة الدولية لأغراض التنمية، شملت أبحاث الأونكتاد التقرير وورقة القضايا الصادرين عن اجتماع خبراء الأونكتاد المعني بـ "نمو أسواق رأس المال المحلية، وخاصة في البلدان النامية، وعلاقته باستثمارات الحوافظ المالية الأجنبية" (TD/B/COM.2/EM.4/2).

و (TD/B/COM.2/EM.4/3)، وورقة الأمانة المعنونة "استثمارات الحوافظ المالية الأجنبية: الآثار المترتبة على نمو الأسواق الناشئة" (UNCTAD/GDS/GFSB/4) و "تقرير الاستثمار العالمي" السنوي الذي تصدره.

١٥ - وتندرج بحوث الأونكتاد ذات الصلة بالتعاون الدولي لأغراض التنمية، والديون الخارجية، وإدارة النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية في تقريريه السنويين المعنوين "تقرير عن أقل البلدان نمواً" و "تقرير التجارة والتنمية"، وفي سلسلة منشورات تصدر تحت عنوان عام، هو "قضايا نقدية ومالية دولية للتسعينات من القرن العشرين". وفيما يختص بالتجارة والتمويل لأغراض التنمية، من المقرر أن ينشر الأونكتاد دراسة استقصائية عن الوكالات العاملة في مجال ائتمان التصدير. وفيما يختص بمصادر التمويل المبتكرة، هناك سلسلة منشورات ورسائل إخبارية بحثية تصدرها أمانة الأونكتاد عن تداول رخص إطلاق انبعاثات غازات الدفيئة، وترجع بدايتها إلى عام ١٩٩٢.

١٦ - وبينت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن تقريرها المعنون "تقرير التنمية الصناعية العالمي لعام ١٩٩٧"<sup>(٥)</sup> قد خُصص لتمويل التنمية الصناعية.

١٧ - وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أفاد مكتب الدراسات الإنمائية التابع لمكتب السياسات الإنمائية بأنه يسعى إلى تعزيز تمويل التنمية، الخاص والعام، باعتبار ذلك أحد أهدافه الرئيسية. وقد رعا المكتب دراسات ومنشورات تستهدف التأثير على حوار السياسة العامة وتعبئة بحوث المتابعة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، وبناء القدرات في مجال التمويل الإنمائي. ومنذ عام ١٩٩٦، نشر ست ورقات مناقشة وثلاث ورقات عمل عن ذلك التمويل. ويعد المكتب في الوقت الحالي كتابين يتصلان بموضوع التمويل الإنمائي. أولهما بعنوان "التدبير المنزلي العالمي: نهج جديد للتعاون الإنمائي الدولي" وسيتناول جملة أمور، من بينها الآثار المالية المترتبة على إعادة النظر في التعاون الإنمائي لضمان توفير مرافق عامة عالمية. وثانيهما بعنوان "التمويل الخاص لأجل التنمية البشرية"، وهو يستهدف سد الهوة الفاصلة، بين وفرة التمويل الخاص القابل للاستثمار واحتياجات الفقراء المالية غير الملباة.

١٨ - وقدم المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التابع للبرنامج الإنمائي، دعماً للبحوث والتحليلات التي تتناول الإمكانيات والتحديات المرتبطة باستعمال صناديق المعاشات التقاعدية لتمويل التنمية في أمريكا اللاتينية. وفي أيار/مايو عام ١٩٩٧، نظم ذلك المكتب حلقة دراسية لمناقشة الأخطار الكامنة في صناديق المعاشات في المكسيك وما تبشر به من خير وتنطوي عليه من قوة.

١٩ - وتجري إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بحوثاً وتحليلات بشأن عدة أبعاد ينطوي عليها التمويل للتنمية، تتراوح بين تناول البيانات المالية في إطار نظام الحسابات القومية والابتكارات المؤسسية في مجال تمويل التنمية المستدامة، من ناحية، ودراسة صلات مختلف مسائل التمويل بالتنمية الاجتماعية، من ناحية أخرى. ويغطي تقرير الإدارة الصادر مؤخراً طائفة من الاعتبارات، تتراوح بين التمويل على نطاق صغير والتمويل على نطاق كبير. وبالإضافة إلى التقارير المعدة لأجل

الهيئات الحكومية الدولية التي تنشرها الإدارة، فإنها تنشر دراسات رئيسية من قبيل "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" التي تصدر سنويا. وهي تنظم، فضلا عن ذلك، اجتماعات لأفرقة الخبراء، من قبيل اجتماع التنبؤ نصف السنوي الذي يعقده مشروع فريق الخبراء المعني باسقاطات الاقتصاد العالمي القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل، حيث يُنظر غالبا في القيود المالية التي تحد من النمو الاقتصادي. كما تنظم اجتماعات أفرقة خبراء مخصصة، من قبيل الاجتماع الذي نُظم في تموز/يوليه عام ١٩٩٨ بالتعاون مع اللجان الإقليمية لتقييم أزمة التقلبات المالية الدولية الجارية (وستنشر جامعة الأمم المتحدة نتائج ذلك الاجتماع).

#### الاتصال وإشراك القطاع الخاص في البحث والتحليل

٢٠ - من حيث الاتصال، بيّن البرنامج الإنمائي كيف قدم الدعم، على سبيل التحضير للاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠٠١ إلى رئيس اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة، في أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية، فيما يختص بتنظيم جلسات إحاطة للمندوبين المعتمدين لدى الأمم المتحدة بشأن التمويل للتنمية، (وهذا المسعى التعاوني ساهمت فيه أيضا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي). وبالإضافة إلى ذلك، ساهم مكتب الدراسات الإنمائية في رعاية مبادرة الشؤون النقدية، التي تمثل نهجا سياسيا يتبعه القطاع العام والخاص ويُشرك فيها كبار مستثمري القطاع الخاص. كما نظم المكتب، بالتعاون مع أعضاء معهد الشؤون النقدية (Mony Matters Institute)، حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي والقطري وحلقات دراسية بشأن التمويل من القطاع الخاص وقضايا التنمية البشرية المستدامة.

#### التدريب وبناء القدرات

٢١ - تضطلع هيئات الأمم المتحدة بطائفة من أنشطة التدريب وبناء القدرات ذات الصلة بتمويل التنمية. فعلى سبيل المثال، تبني اليونيدو، من خلال مشاريع من قبيل 'المركز الأقاليمي للتدريب على تنظيم المشاريع والاستثمار' والمساعدة التي يقدمها لإقامة جهات وصل لتعزيز التنمية الصناعية والتكنولوجية، قدرة تساعد على استمرار التدفقات المالية على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات. وتتصل بالموضوع اتصالا شديدا الأنشطة المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات وبناء المؤسسات لمساعدة المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتولي اليونيدو اهتماما خاصا للتمويل، والابتكار، والإنتاجية والجودة المحققتين للقدرة التنافسية الدولية، وتنمية الموارد البشرية، بما فيها إشراك المرأة في التنمية الصناعية، والتربيط لتعزيز الاستثمار، والبرامج الإقليمية.

٢٢ - وأفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بأن شعبة المساعدات في مجال السياسة العامة، التابعة لها، تمثل القناة الرئيسية لتزويد البلدان الأعضاء بالمشورة في مجال السياسة العامة والمساعدة المتصلة بالسياسات والبرامج والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في القطاع الريفي - الزراعي. وفروع الفاو الإقليمية المعنية بالمساعدة في مجال السياسة العامة يساعد البلدان الأعضاء على وضع السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تهيئة بيئة اقتصادية مواتية للتنمية الريفية، مما يتيح فرصا طيبة

لاستثمار رأس المال المحلي والدولي. وهي توفر المساعدة أيضا عن طريق التدريب وإنتاج الأدلة التدريبية وتعميمها لتعزيز القدرة الوطنية على تحليل السياسات العامة ووضعها وتنفيذها، وعلى تحليل المشاريع الاستثمارية الزراعية.

٢٣ - وينطوي برنامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعني بالتعاون التقني في مجال الإدارة العامة على بعد إداري مالي ضخم. وهو يدعم أيضا الأعمال التقنية المتعلقة بالتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بالتمويل.

#### إدارة الديون

٢٤ - تقدم الأمم المتحدة مساعدة تقنية لمساعدة البلدان على إدارة ديونها الخارجية. وقد ركز المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي اهتمامه، وبالتعاون مع قسم إدارة الديون والتحليلات المالية التابع للأونكتاد، على تحسين جمع بيانات الديون وتجميع تلك البيانات وتسجيلها والإبلاغ عنها، وتركيب الحزم البرنامجية وتشغيلها، وتدريب الموظفين الوطنيين، وتقوية القدرة المؤسسية اللازمة لإدارة الديون. وتشمل الأنشطة المضطلع بها مؤخرا اشتراك ذلك المكتب الإقليمي في أنشطة المبادرة الدولية للتخفيف من أعباء الديون، وهي مبادرة تمولها الدنمارك والسويد وسويسرا والنمسا لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على إعداد سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالديون. ويقوم فريق عامل، برئاسة الممثل المقيم في أوغندا، باستعراض حالة الديون في البلدان الخارجة لتوها من الصراعات؛ كما دارت في حزيران/يونيه عام ١٩٩٨ مناقشات بشأن صندوق الديون المتعددة الأطراف المنشأ لأجل رواندا.

٢٥ - ونتيجة لبرنامج انتهى في عام ١٩٩٤ وشارك فيه البرنامج الإنمائي والأونكتاد والبنك الدولي، أنشئ معهد إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة المالية لبلدان شرق أفريقيا وجنوبها ليكون معهدا إقليميا دائما يوفر الدعم لتطوير القدرات الوطنية في مجال إدارة الديون. ويعد المكتب الإقليمي لأفريقيا والبرنامج الإنمائي في الوقت الحالي مشروعاً بشأن الديون الأفريقية، سيوفر حصراً شاملاً للمبادرات المتعلقة بالديون وللجهات الفاعلة المعنية بالديون وسيوفر عينات من الاحتياجات ومن القدرات القائمة في مجال الديون. كما سيعد المعهد ورقة خيارات وإطار عمل يعتمد على العمل الميداني لبيان وتحليل حالة الديون في أفريقيا.

#### تعبئة التدفقات المالية الخاصة الدولية لأغراض التنمية

٢٦ - تجري أيضا مساعدة البلدان على بلوغ الأسواق المالية الدولية. فعلى سبيل المثال، أجرى المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي دراسة بشأن خبرة موريشيوس بتقييم المخاطر السيادية، كما نظم تجارب تقييم ائتمان لخمس بلدان. وهو يضطلع بأنشطة توعية تستهدف تعريف الموظفين الأفارقة بمتطلبات تقييم الائتمانات وبعمليات تقييم الائتمانات، كما يدرب الموظفين الأفارقة على الترويج للتجارة والاستثمار (بتمويل من سنغافورة).

### تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية

٢٧ - هناك إقرار على نطاق واسع بأهمية تمكين الفقراء من الحصول على قروض صغيرة لأجل الاضطلاع بأنشطة اقتصادية. وقد استحدث برنامج تنمية القطاع الخاص التابع لمكتب السياسات الإنمائية بالبرنامج الإنمائي مشروع البداية الصغيرة على سبيل الاستجابة لطلب المكاتب القطرية ناتجا عمليا فعالا لدعمها في هذا الميدان. وتلتزم المكاتب القطرية بتمويل اشتراكها (بمبلغ محدد بـ ١.٥ مليون دولار)، باستخدام مواردها الأساسية أو بتعبئة موارد من شركاء آخرين (ربما يكونون حكومات، أو مانحين، أو من القطاع الخاص). ويتألف كل مشروع من مشاريع 'البداية الصغيرة' من عنصرين متكاملين، هما: (أ) عنصر منحة رأسمال صغير، وفي إطار هذا العنصر يتلقى ما يتراوح بين خمس وعشرة منظمات محلية منحة تصل إلى ١٥٠ ٠٠٠ دولار من رأس المال الابتدائي الذي يستخدم في تقديم القروض وتغطية التكاليف العامة، (ب) عنصر خدمات تقنية، يقدم في إطاره ممارس من أفضل الممارسين الدوليين طائفة من الخدمات التقنية إلى المنظمات المتلقية المحلية. وقد أعد البرنامج الإنمائي قائمة تضم أسماء ٣٠ مؤسسة مؤهلة من مؤسسات التمويل الصغير وأسماء ست شركات خبرة استشارية يمكن التعاقد معها لكي تقدم هذه الخدمات على مدى ثلاث سنوات بأتعاب موحدة تبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

٢٨ - وفي أيار/ مايو عام ١٩٩٧، دشّن البرنامج الإنمائي أيضا برنامج بداية صغيرة عالمي النطاق يستهدف اتخاذ مبادرات رائدة على الصعيد القطري بواسطة تقاسم التكاليف. وحتى الآن، أعرب ٥٠ بلدا عن اهتمامه بذلك. وحتى يومنا هذا، خصص ٢٠ مكتبا قطريا تمويلا كاملا للبرنامج، بمبلغ ١.٥ مليون دولار أو أكثر. والتزم ١٢ بلدا بمبلغ ١٦,٨ مليون دولار لتمويل مشاريع البداية الصغيرة.

٢٩ - وهناك نشاط آخر متصل بذلك، هو ما يقوم به الفريق الاستشاري المعني بتقديم المساعدة إلى أفقر الناس، ولأجل ذلك النشاط يساعد البرنامج الإنمائي على تعبئة الدعم من المصارف وغيرها من المؤسسات المالية.

### إشراك القطاع الخاص في تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٣٠ - تشرك هيئات الأمم المتحدة القطاع الخاص، على نحو مطرد، في العمليات والمشاريع والبرامج التي تقدم إليها الدعم.

٣١ - فعلى سبيل المثال، تركّز الفاو بصورة متزايدة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص كوسيلة لزيادة فعالية أنشطتها، ولتوجيه موارد إضافية للتنمية. ففي عام ١٩٩٥، أنشأت وحدة للتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تكون بمثابة جهة وصل وتنسيق لعلاقات الفاو بالقطاع الخاص ولتعزيز مبادرات الشراكة. واعتمدت استراتيجية جديدة للشراكة، كما سيصدر قريبا منشور يجمع خبرات التعاون ومجالاته.



٣٢ - وسيكون من أهم عناصر هذا التعاون توسيع أنشطة 'مركز الاستثمار' التابع للفاو. وهذا المركز يساعد البلدان على إعداد مشاريع الاستثمار للتمويل الدولي من قبل البنك الدولي وغيره من المصارف الإنمائية. وفي عام ١٩٩٦، ساعد على إعداد مشاريع قيمتها بليونين ونصف بليون دولار. وهذه المشاريع تشمل باطراد عناصر من القطاع الخاص. كما يبدأ المركز الآن في التعاون مع المصارف التجارية الوطنية.

٣٣ - وينطوي تعاون الفاو مع القطاع الخاص على دعم مباشر يقدمه القطاع الخاص لأنشطتها، وعلى تعاونه في العمل الميداني. فعلى سبيل المثال، قدم القطاع الخاص جميع التكاليف اللازمة لمواصلة حملة الفاو المسماة حملة "Telefood". ودشنت الفاو 'البرنامج الخاص للأمن الغذائي' لكي تساعد البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز غذائي على زيادة إنتاجها وإنتاجيتها في مجال الأغذية بأسرع صورة ممكنة، أساساً بتبني المزارعين على نطاق واسع تقنيات الإنتاج المحسنة. ويمكن إشراك القطاع الخاص في كل مرحلة من مراحل 'البرنامج الخاص'، بدءاً بالمرحلة الاستكشافية وانتهاءً بمرحلة الاستثمار الفعلي. وهناك شبكة عالمية من عناصر القطاع الخاص، (هي 'الشبكة الدولية للأغذية الزراعية') ولجنة إيطالية من عناصر القطاع الخاص، وهما نموذجان للآليات الجديدة الرامية إلى إشراك القطاع الخاص إشراكاً أشمل في 'البرنامج الخاص'.

٣٤ - وقد سهّل تعاون الفاو مع رابطات الصناعة الدولية كلا من التجارة، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، قدمت رابطة صناعة الأسمدة الدولية الدعم إلى طائفة كبيرة من مبادرات الفاو، وهي الآن تشارك الفاو والبنك الدولي وجهات أخرى في 'مبادرة خصوبة التربة'، التي تركّز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣٥ - وتركّز أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على بناء القدرات لتعزيز الاستثمار والتكنولوجيا، بحيث يصبح القطاع الخاص الشريك المهيمن إلى جانب القطاع العام في مجال تعبئة واستغلال موارد الاستثمار من المصادر الدولية والمحلية. وقد جرى تصور وتنفيذ 'برنامج الاستثمار والتكنولوجيا'، التابع لليونيدو، بطريقة متكاملة، بحيث يغطي الدورة المشاريعة بأسرها. فهو يغطي تقرير السياسات الوطنية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتشجيع تدفقات الاستثمار؛ وبناء القدرات الوطنية لتعيين المشاريع وإعدادها وتقييمها وتعزيزها؛ وتطوير القدرات التكنولوجية وغيرها من المهارات التقنية واستغلالها استغلالاً فعالاً؛ وإنشاء وتعزيز القدرات المستخدمة في تنظيم المشاريع، ولا سيما لصالح المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم؛ والتفاوض على مشاريع الاستثمار وبدء هذه المشاريع وتنفيذها؛ وإدارة الجودة المستمرة، والتوحيد والقياس؛ وإقامة شبكات المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا الصناعية والأنشطة الاقتصادية؛ والتنمية الصناعية المستدامة بيئياً. والأنشطة السالفة الذكر تنفّذ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي/ دون الإقليمي والدولي. كما أنشأت اليونيدو شبكة من الشركاء - تتمثل في وكالات أو مكاتب تعزيز الاستثمار في البلدان النامية وكبرى البلدان المتقدمة النمو - وهذه الشبكات على اتصال بالحكومات المانحة ومراكز القطاع الخاص الدولية المتفوقة في التكنولوجيات الناشئة القائمة، ووكالات التمويل الدولية الأخرى المشتركة في تعزيز تدفق الاستثمار والتكنولوجيا على البلدان النامية.

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تقدم اليونيدو مجموعة كبيرة من الخدمات لدعم القطاع الخاص. والأدوات التي تستخدمها في ذلك تشمل منهجيات لتعيين مقترحات الاستثمار/نقل التكنولوجيا وإعداد هذه المقترحات، واستعمال البرمجيات لتقييم إمكاناتها، وتنظيم المستثمرين وتنظيم أسواق تكنولوجيا الاستثمار لتجمع شمل الشركاء الدوليين لأجل الاستثمار ونقل التكنولوجيا.

٣٧ - وما فتئ المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التابع للبرنامج الإنمائي، يساعد على جلب رأس المال المساهم لأغراض التنمية. وعلى سبيل المثال، فإنه يساعد، بالتعاون مع رابطة المؤسسات في بوينس آيرس ومندوزا، على تعيين الفرص المتاحة أمام ذلك النوع من رأس المال. ويتعاون معهد الجنوب والشمال، وهو منظمة غير حكومية، مع البرنامج الإنمائي على تصميم برامج رائدة تستهدف إشراك القطاع الخاص المحلي في تهيئة فرص العمالة للسكان ذوي الدخل المنخفض.

٣٨ - وبالمثل، يساعد البرنامج الإنمائي، في إطار مبادرته المسماة 'مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخدمة البيئة الحضرية'، على توجيه تدفقات الاستثمار الرأسمالي الخاص إلى المجالات ذات الأهمية الشديدة للتنمية المستدامة، ألا وهي: المياه والمرافق الصحية، وإدارة النفايات، والطاقة. وهو يستخدم معارفه وقدراته التحليلية لتهيئة بيئة مواتية لاستثمار القطاع الخاص في المجالات التي لم تكن لتمثل لولا ذلك فرصا جذابة لتوليد الإيرادات. وأحد الأمثلة الدالة على عملها مشروع قائم في مانيغليس، بكولومبيا، وهو يستهدف توفير خدمات جمع النفايات المحلية لـ ٢١ بلدية، بالإضافة إلى دراسة الإمكانيات الاقتصادية لعملية تستهدف غسل البن بكفاءة. وقد اجتذب المشروع ٦٠٠ ٠٠٠ دولار من شركة خاصة مشاركة في برنامج لإعادة تدوير النفايات الصلبة وفي إنتاج الأسمدة من الفضلات المتحللة، وكذلك في إعادة تدوير البلاستيك والزجاج والورق لأجل البيع.

#### تقديم المساعدة غير المباشرة لتعبئة التمويل للتنمية

٣٩ - في بعض الحالات، تكون الصلة غير مباشرة بين عمل إحدى الوكالات والتمويل للتنمية. فعلى سبيل المثال، وجهت منظمة الطيران المدني الدولي الانتباه إلى أن النقل الجوي يؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد العالمي بوصفه أداة لتحقيق الكثير من المعاملات التجارية في العالم، وأساسا لصناعة السياحة، ووسيلة لتوزيع السلع والخدمات تتسم بفاعلية التكلفة. وهذا يصدق أيضا على أعمال الاتحاد البريدي العالمي. فقد أفاد الاتحاد بأنه اضطلع بمشروع هام في بلد نام كبير يستهدف إصلاح النظام البريدي في ذلك البلد باعتباره "صندوقا ذاتي التمويل". وأوضح برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات كيف لا تسهم التدفقات المالية القائمة على حصائل غير مشروعة آتية من الاتجار بالمخدرات أو غيره من الجرائم في التنمية بل تؤثر تأثيرا عكسيا يتمثل في تقويض المؤسسات المشروعة، بتركيز الثروة في أيدي قلة من الأفراد والانحراف بالموارد بحيث لا تصب في الميزانيات الحكومية. ويعمل هذا البرنامج، بالاشتراك مع مركز منع الجريمة الدولية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، في إدارة برنامج عالمي معني بغسل الأموال، يستهدف تعزيز المؤسسات لمنع غسل الأموال وما يتصل به من جرائم اقتصادية أو لمكافحة تلك الجرائم.

مصادر التمويل المبتكرة

٤٠ - وتضمنت الردود أمثلة معينة فيما يختص بموارد التمويل المبتكرة. فقد بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن حكومة لكسمبرغ تهب البرنامج، تمشيا مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، حصة من الإيرادات التي تتسلمها من الأصول المصادرة في قضايا الاتجار بالمخدرات/ غسل الأموال. وهذه الأموال تستعمل في مبادرات إنمائية أساسا في المناطق الريفية التي تزرع فيها المحاصيل غير المشروعة، وذلك كوسيلة لإلغاء الاعتماد الاقتصادي على محاصيل المخدرات. وتنظم منظمة يابانية غير حكومية حملات دورية لجمع الأموال من الجمهور في اليابان وتقدم للبرنامج ما يتراوح بين ٤٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ دولار سنويا ليستعملها خصيصا كمنح صغيرة تقدم إلى المنظمات غير الحكومية العاملة على منع إساءة استعمال المخدرات في البلدان النامية.

حواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.II.F.59.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.II.F.62.

(٤) وثيقة مستنسخة قُدمت إلى اجتماع لفريق الخبراء بشأن "ما تعلمناه من دروس بعد مضي سنة على نشوب الأزمة المالية في بلدان الأسواق الناشئة"، نيويورك ٢١ - ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨.

(٥) فيينا، اليونيدو، ١٩٩٧.

(٦) انظر: الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، المجلد الأول، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XI.5).

— — — — —